

مرسوم اتحادي رقم (181) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية شمال
مقدونيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية شمال مقدونيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 22 فبراير 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 11 / جمادى الأولى / 1443هـ

الموافق: 5 / ديسمبر / 2022م



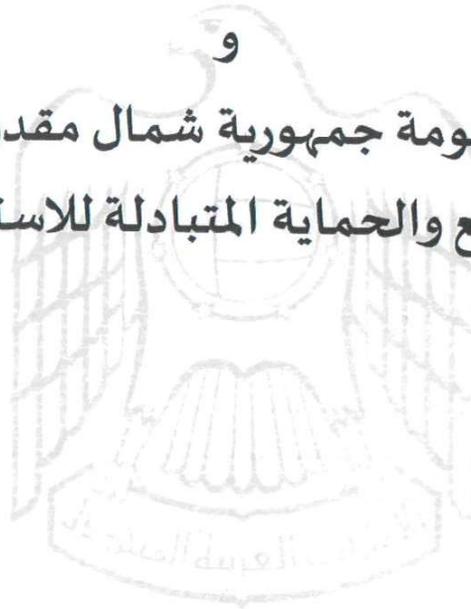
اتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية شمال مقدونيا

لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات





إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية شمال مقدونيا المشار إليهما هنا بـ "الطرفين المتعاقدين"،
رغبة منهما في تنمية تعاون اقتصادي أكبر بينهما، فيما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم بها المستثمرين من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،
اعترفاً منهما بأن اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة التي ستمنح لمثل هذه الاستثمارات سوف تساعد على تحفيز تدفق رأس المال والتنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين؛
واعتباراً منهما أن إطار عمل مستقر للاستثمارات سوف يؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وسيحسن المستويات المعيشية في كلا الطرفين؛
واتفاقاً بينهما أن إنشاء الاستثمارات يجب أن يكون وفقاً لقوانينهما وتشريعاتهما؛
وأنه من المفهوم أن تشجيع مثل هذه الاستثمارات يتطلب جهوداً تعاونية مشتركة من قبل مستثمري كلا الطرفين؛
فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. يعني مصطلح مستثمر فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين:
 - أ- شخص طبيعي، والذي يكون من مواطني طرف متعاقد وفقاً لقوانينه وتشريعاته والذي يقوم باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
 - ب- كيان قانوني، مثل الشركات، المؤسسات، الهيئات، الصناديق المنشأة أو المؤسسة بموجب قوانين وتشريعات ذلك الطرف المتعاقد والتي تتم ادارتها فعلياً في ذلك الطرف المتعاقد، ولها نشاط اقتصادي حقيقي.
 - ج- حكومة أو الكيانات المملوكة لحكومة طرف متعاقد.
2. يعني المصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول التي يستثمرها مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه وتشريعاته وتشمل بصفة خاصة:
 - أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق أخرى، مثل الرهون العقارية، التعهدات، حقوق الاستخدام والحقوق المشابهة؛
 - ب- أسهم، حصص، السندات والإشكال الأخرى من المشاركة في شركات؛





- ج- عائدات معاد استثمارها،
د- المطالبات المالية او اي حقوق اخرى لأداء قانوني يكون له قيمة مالية ذات صلة باستثمار، فيما عدا المطالبات المالية الناتجة فقط من:
- 1) العقود التجارية لبيع السلع او الخدمات من قبل مواطن من طرف متعاقد او مشروع في اقليم طرف متعاقد الى مشروع في اقليم الطرف المتعاقد الاخر؛
 - 2) مد الائتمان فيما يتعلق بمعاملة تجارية مثل التمويل التجاري.
 - هـ- حقوق ملكية فكرية وصناعية، كما هي معرفة بموجب القانون المحلي للطرف المتعاقد المستضيف، بما في ذلك حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة، حقوق الملكية الصناعية، العلامات التجارية، براءات الاختراع، التصاميم الصناعية والعمليات التقنية، الحقوق في انواع النباتات، المعرفة، الأسرار التجارية، الأسماء التجارية والشهرة؛
 - و- الحقوق للانخراط في نشاطات اقتصادية وتجارية يكفلها القانون، بقرار اداري او بسبب عقد الموارد الطبيعية غير مشمولة بهذه الاتفاقية.
- أي تغيير في الأصول المستثمرة أو المعاد استثمارها لن تؤثر في صحتها كاستثمار، بشرط ألا يكون ذلك التغيير مناقض للموافقات الممنوحة، إن وجدت، للأصول المستثمرة أصلاً.
3. يعني مصطلح "عائدات" الدخل الناتج من استثمار ويشمل بالأخص وان ليس مطلقاً الأرباح، أرباح الأسهم، الأرباح الرأسمالية، الفوائد، الإتاوات وأي رسوم أخرى.
 4. يعني مصطلح "عملة قابلة للتحويل بحرية" أي عملة مستخدمة على نطاق واسع في المعاملات التجارية الدولية ويتم الاتجار بها في الأسواق المالية الرئيسية.
 5. يعني مصطلح "إقليم" بالنسبة إلى:
 - أ) جمهورية شمال مقدونيا: إقليم جمهورية شمال مقدونيا، وتشمل الأرض، المياه، المجال الجوي الذي تمارس عليه جمهورية شمال مقدونيا وفقاً للقانون الدولي حقوق سيادية وقضائية.
 - ب) دولة الإمارات العربية المتحدة: إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة، مياهها الإقليمية والمجال الجوي، والمناطق تحت سطح البحر، التي تمارس عليها دولة الامارات العربية المتحدة حقوقاً سيادية وفقاً للقانون الدولي وقانون دولة الامارات العربية المتحدة، بما فيه المنطقة الاقتصادية الخالصة والبر الرئيسي والجزر الواقعة تحت ولايتها القضائية فيما يتعلق بأي نشاط على المياه، قاع البحر، باطن الأرض وذي صلة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية بحكم قانونها والقانون الدولي.
 6. يعني المصطلح "ICSID" المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية المؤسس بموجب اتفاقية تسوية النزاعات بين الدول ومواطني الدول الاخرى المفتوحة للتوقيع في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965؛





7. يعني المصطلح "UNCITRAL Arbitration Rules" قواعد تحكيم لجنة الامم المتحدة عن القانون التجاري بصيغته المعدلة الأخيرة المقبولة من كلا الطرفين المتعاقدين.

مادة 2

تعزيز وتشجيع الاستثمارات

1. يقوم كل طرف متعاقد بتعزيز، تشجيع ومهيئة الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في اقليمه، ويسمح بإنشاء هذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وتشريعاته فيما يتعلق بما بعد الانشاء.
2. يهدف تشجيع تدفق الاستثمارات المتبادلة، يقوم كل طرف متعاقد بالسعي لأقصى حد ممكن لإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر، عند الطلب بالفرص الاستثمارية المتاحة في إقليمه.

المادة 3

حماية الاستثمارات

1. تمنح استثمارات وعوائد المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في كل الأوقات معاملة منصفة وعادلة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
2. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين عن طريق اتخاذ تدابير تعسفية أو تمييزية إعاقة تنمية، إدارة، صيانة، استخدام وتوسعة، بيع، أو إذا ما كانت الحالة تصفية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرين من الطرف الآخر في اقليمه.
3. يقوم كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته وبأقصى استطاعته بنشر قوانينه وتشريعاته المتعلقة بالاستثمارات.
4. يقوم كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته بالتأكد للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر على حق الوصول إلى المحاكم القضائية، المحاكم الإدارية والوكالات وجميع السلطات القضائية الأخرى.

مادة 4

المعاملة الوطنية وأحكام الدولة الأولى بالرعاية

1. يقوم كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته في إقليمه بمنح استثمارات وعوائد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة إلى استثمارات وعوائد مستثمريه، أو





- استثمارات وعوائد مستثمرين من طرف ثالث، فيما يتعلق بتنمية، ادارة، استخدام التمتع او التصرف في الاستثمارات أهمها أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.
2. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بتنمية، استخدام، توسعة، بيع أو أي تصرف آخر في استثماراتهم، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها إلى مستثمريها أو لمستثمرين من أي طرف ثالث، أهمها أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.
3. المعاملة الممنوحة إلى مستثمر من طرف متعاقد بموجب هذه المادة لا تشمل مرحلة ما قبل انشاء الاستثمار.
4. بغض النظر عن أي اتفاقية استثمار ثنائية أخرى وقع عليها الطرفين المتعاقدين مع دول أخرى قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية، فإن معاملة الدولة الأولى بالرعاية لن تسري على المسائل الإجرائية والقضائية. لمزيد من اليقين لن يتم استيراد حماية أكثر افضلية تم منحها في اتفاقيات أخرى.
5. لا تفسر أحكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة كإلزام لطرف متعاقد ليمنح للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم منافع أي معاملة، وتفضيل أو امتياز والتي يجوز منحها من قبل الطرف المتعاقد السابق الناجمة عن:
- أ- أي اتحاد جمركي قائم أو مستقبلي، اتحاد نقدي أو اقتصادي، منطقة تجارة حرة، أو أي شكل آخر من أشكال الاتفاقيات الدولية التي يكون أحد الطرفين المتعاقدين مشاركا فيها أو سيشارك فيها،
- ب- أي اتفاقية دولية أو ترتيبات، تتعلق جزئيا أو كلياً بالضرائب.

المادة 5

متطلبات الاداء

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في إقليمه فرض اجراءات الزامية على استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر، فيما يتعلق بشراء المواد، وسائل الانتاج، التشغيل، النقل، التسويق للمنتجات او إجراءات أخرى لها إثر تمييزي وغير مناسبة. لا تسري هذه الفقرة على الاجراءات التي يتم القيام بها وفقا للقوانين والتشريعات السارية للمشتريات الحكومية للسلع والخدمات على اي مستوى حكومي في الطرف المتعاقد.





المادة 6

التعويض عن الضرر أو الخسائر

1. عندما تتعرض الاستثمارات التي يقوم بها مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للضرر أو الخسائر بسبب الحرب أو نزاع مسلح آخر، اضطرابات مدنية، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب أو أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فإنها تمنح من قبل الطرف المتعاقد الأخير فيما يتعلق بالاسترداد، التعويض أو التعويضات الأخرى، معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير إلى مستثمريه أو لمستثمرين من أي طرف ثالث، أيها أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.
2. دون الإخلال بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فإن مستثمري طرف متعاقد والذين في أي من الحالات المذكورة في تلك الفقرة الذين قد يتعرضون لأضرار أو الخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة ل:

- أ- مصادرة ممتلكاتهم أو جزء منها من قبل قواتها أو سلطاتها؛
- ب- تدمير ممتلكاتهم أو جزء منها من قبل قواتها أو سلطاتها والذي لم يتسبب به القتال أو لم يكن مطلوباً لضرورة الموقف، يمنحون تعويض فوري، منصف وفعال أو استرداد للخسائر أو الضرر خلال فترة الاستحواذ أو كنتيجة لتدمير ممتلكاتهم. يجب إن تكون المدفوعات لعملة حرة قابلة للتحويل وتحول بحرية بدون تأخير.

مادة 7

المصادرة

1. لا يجوز لطرف متعاقد تأمين، مصادرة بشكل مباشر أو غير مباشر في إقليمه استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر أو اتخاذ إجراءات لها أثر معادل للتأمين أو المصادرة (المشار إليها هنا "بالمصادرة") إلا إذا توفرت الشروط التالية في وقت واحد:
 - أ- لأغراض الصالح العام،
 - ب- على أساس غير تمييزي،
 - ج- وفقاً للإجراءات القانونية،
 - د- دفع تعويض فوري، كافي وفعال.
2. التعويض يجب أن يساوي القيمة السوقية العادلة للاستثمارات التي صودرت في ذلك الوقت مباشرة قبل اللحظة التي أعلن فيها عن قرار المصادرة أو أصبح معروفاً بصورة علنية، أيهما حدث أولاً.





3. إذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة السوقية العادلة، يحدد التعويض بطريقة عادلة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة مثل رأس المال المستثمر، طبيعة ومدة الاستثمار، تكلفة الاحلال القيمة الدفترية والشهرة.
4. يدفع التعويض بدون تأخير، ويكون قابلاً للتحقيق والتحويل بحرية.
5. للمستثمر من طرف متعاقد والمتضرر من المصادرة التي قام بها الطرف المتعاقد الآخر الحق في المطالبة بمراجعة قضيته، بما في ذلك تقييم استثماراته ودفع التعويض وفقاً لأحكام هذه المادة، من قبل سلطة قضائية أو سلطة أخرى مختصة أو مستقلة في الطرف المتعاقد الأخير.
6. حيثما يقوم طرف متعاقد بمصادرة أصول كيان قانوني قد ينشأ في إقليمه وفقاً لقوانينه وتشريعاته والتي يشارك فيها مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر، يجب ضمان تطبيق أحكام هذه المادة بطريقة تضمن التعويض العادل والفعال لمثل لهؤلاء المستثمرين.

المادة 8

التحويلات

- 1- وفقاً للقوانين والتشريعات السارية في إقليم الطرف المتعاقد، يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالتأكد على حرية تحويل كل المدفوعات ذات الصلة باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه بحرية وبدون تأخير من داخل وخارج إقليمه، وتشمل التحويلات على وجه الخصوص:
 - أ- رأس المال الأولي والمبالغ الإضافية للحفاظ على أو زيادة الاستثمار،
 - ب- العائدات.
 - ج- المدفوعات التي تمت بموجب عقد، بما فيه إعادة المدفوعات وفقاً لاتفاقية قرض ذات علاقة مباشرة باستثمار محدد.
 - د- العائدات من بيع أو تصفية كل أو أي جزء من الاستثمار.
 - هـ- مبالغ التعويض بموجب المادتين 6 و7 من هذه الاتفاقية.
 - و- المدفوعات بموجب المادة 9 من هذه الاتفاقية.
 - ز- المبالغ الناتجة عن تسوية نزاع استثماري.
 - ح- الدخل والمكافئات الأخرى للعاملين من الخارج فيما يتعلق بالاستثمارات.
 - ط- ارباح وعائدات شركات الطيران الوطنية.
2. عل كل طرف متعاقد ضمان إجراء التحويلات بموجب الفقرة 1 من هذه المادة بدون أي تأخير وبعملة حرة قابلة للتحويل، وفقاً لسعر سوق الصرف السائد في تاريخ التحويل، ووفقاً للقوانين





- والأنظمة السارية في إقليم الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في إقليمه، بشرط ان يتم استيفاء جميع الالتزامات المالية نحو الطرف المتعاقد الذي تقوم على اقليمه الاستثمارات.
3. بالرغم من أحكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة، يجوز لطرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته المنع المؤقت للتحويل عن طريق التطبيق المناسب، غير التمييزي وحسن النية لقوانينه ذات الصلة بـ:
- أ- حماية حقوق الدائنين في إجراءات الإفلاس،
- ب- جرائم جنائية.

مادة 9

الحلول محل الدائن

1. في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المفوضة (لغرض هذه المادة: "الضامن") بالدفع بموجب ضمان ممنوح فيما يتعلق باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الأخر، يعترف الطرف المتعاقد المذكور أخرا بـ:
- أ- إحالة جميع حقوق ومطالبات الطرف المعوض إلى الضامن؛ و
- ب- انه يحق للضامن ممارسة هذه الحقوق وإنفاذ هذه المطالبات بموجب الإحلال، بنفس قدر المستثمر الأصلي، ويتحمل الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.
2. ويحق للضامن في كل الحالات:
- أ- نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق، المطالبات والالتزامات الناتجة عنها، بسبب الإحالة، و
- ب- أي مدفوعات متلقاه عملا بتلك الحقوق والمطالبات،
- مثلما كان يحق للطرف المعوض الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالاستثمار المعني وعوائده ذات الصلة.
3. الحقوق المحالة أو المطالبات لن تتجاوز الحقوق الأصلية أو مطالبات المستثمر.
4. بالرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فان الإحلال يتم في الطرف المتعاقد فقط بعد موافقة الطرف المتعاقد.





المادة 10

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الأخر

1. على المستثمر الذي لديه خلاف مع طرف متعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار تسوية النزاع وديا من خلال التشاور والتفاوض.
2. لبدأ التشاور والتفاوض على المستثمر أن يقدم إلى السلطة المختصة للطرف المتعاقد المعني إخطارا كتابيا. يوضح فيه ما يلي:
 - أ- اسم وعنوان المستثمر طرف النزاع،
 - ب- أحكام هذه الاتفاقية المزعوم الاخلال بها،
 - ج- الأسس الواقعية والقانونية للدعوى،
 - د- الحل المطلوب ومبلغ الأضرار المطالب به، ان وجد.
3. إذا لم يكن من الممكن تسوية النزاع وديا خلال ثلاث أشهر من تاريخ تلقي الاخطار المكتوب، فان النزاع يقدم للمصالحة أو التوفيق.
4. إذا لم يتم تسوية النزاع وديا خلال 6 أشهر من تاريخ بداية المصالحة والتوفيق المشار اليه في الفقرة 3 من هذه المادة، فانه يجوز بناء على طلب المستثمر تسوية النزاع كما يلي:
 - أ- محكمة مختصة في الطرف المتعاقد الذي يقوم على إقليمه الاستثمار، أو
 - ب- مراكز التحكيم او الوساطة لطرف متعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار؛ أو
 - ج- عن طريق التحكيم من قبل "ICSID"؛
 - د- التحكيم وفقا لقواعد "UNCITRAL Arbitration Rules".
5. في اي مرحلة من مراحل الاجراءات يجوز للمستثمر والدولة المضيفة سحب الدعوى إذا ما توصلوا الى تسوية أخرى فيما يتعلق بالنزاع.
6. لا يجوز للطرف المتعاقد في النزاع، في أي مرحلة من مراحل التوفيق أو التحكيم أو إجراءات إنفاذ قرار التحكيم في النزاع الذي يكون طرفا فيه الاعتراض على قيام المستثمر الطرف الثاني في النزاع بتلقي تعويض بموجب تامين فيما يتعلق بكل أو جزء من خسائره.
7. ان قرار التحكيم سيكون نهائيا وملزما وفقا للقواعد والتشريعات الموضوعة من قبل "ICSID" و "UNICTRAL". في هذه الحالة على كل طرف متعاقد ضمان الاعتراف وتنفيذ قرار التحكيم وفقا لقوانينه وتشريعاته.



8. عند قيام المستثمر وأي كيان معين في طرف متعاقد أو حكومته المحلية بإبرام اتفاقية بشأن استثمارات المستثمر، تطبق إجراءات تسوية النزاع المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

مادة 11

تسوية النزاعات الاستثمارية بين الطرفين المتعاقدين

1. المنازعات بين الطرفين المتعاقدين التي تنشأ بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية يتعين حلها وبأقصى حد ممكن من خلال المفاوضات.
2. إذا كان النزاع بموجب الفقرة 1 لا يمكن تسويته خلال ستة أشهر، فإنه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين يعرض النزاع على محكمة تحكيم من ثلاث أعضاء.
3. يجب ان تنشأ محكمة التحكيم هذه لكل حالة على حدة، يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدا. ثم على هؤلاء العضوين أن يختاروا مواطنا من دولة ثالثة كرئيسهم، هذان العضوان يجب أن يعينا في غضون شهرين من التاريخ الذي قام فيه الطرف المتعاقد بإخطار الطرف المتعاقد الآخر بنيتة عرض النزاع على محكمة تحكيم، ويعين الرئيس في غضون شهرين آخرين، بشرط ان يكون الطرف الثالث دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.
4. إذا لم يتم الالتزام بالفترات المحددة في الفقرة (3) أعلاه، يجوز لأي طرف متعاقد، في غياب أي ترتيبات أخرى، أن يدعو رئيس المحكمة الدولية للعدل التابعة لإجراء التعيينات اللازمة. إذا كان رئيس المحكمة الدولية للعدل هو من مواطني الدولة لأي من الأطراف المتعاقدة أو إذا منع من أداء الوظيفة المحددة، يدعى نائب رئيس المحكمة الدولية للعدل لإجراء التعيينات اللازمة، إذا كان نائب الرئيس هو من مواطني الدولة لأي من الأطراف المتعاقدة أو إذا منع من أداء الوظيفة المحددة أيضا، فإن العضو في المحكمة الدولية للعدل الذي يليه في الأقدمية الغير مواطن في أي دولة من الدول المتعاقدة أو الغير الممنوع من أداء الوظيفة المحددة، يدعى إلى إجراء التعيينات اللازمة، القاضي المعين يجب أن يكون من مواطني دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين.
5. تصدر هيئة التحكيم قواعدها الخاصة لإجراءاتها إلا إذا اتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك.
6. تصدر المحكمة قراراتها بالتوافق مع هذه الاتفاقية وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وبغالبية الأصوات ويعتبر قرار المحكمة نهائيا وملزما.





7. يتحمل كل طرف متعاقد تكلفة عضوه الخاص وتمثيله القانوني في عملية التحكيم. يتحمل الطرفان المتعاقدان تكاليف الرئيس والتكاليف المتبقية بالتساوي. ويجوز للمحكمة، وفي حكمها تحديد توزيع أآخر للتكاليف.

المادة 12

تطبيق قواعد أخرى

1. دون الإخلال بالمادة 4، إذا كانت تشريعات أي من الطرفين المتعاقدين أو التزامات بين الطرفين المتعاقدين بموجب قانون دولي قائم في الوقت الحالي أو مستقبلاً بين الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، وتحتوي على قواعد سواء عامة أو خاصة وتؤدي إلى وضع يمنح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أفضل مما هو منصوص عليه من قبل هذه الاتفاقية، فإن هذه القواعد إلى الحد الذي تكزن فيه أكثر افضلية، تسود على هذه الاتفاقية.
2. يعترف الطرفان المتعاقدان انه من غير المناسب تشجيع الاستثمارات بالتغاضي عن بعض قواعد الصحة العامة، السلامة أو البيئة. ولن تنازل أو غير ذلك تخل بمثل هذه الاجراءات كتشجيع او انشاء او توسعة استثمار في اراضيه.
3. على المستثمر أن يحترم القوانين واللوائح التي تتعلق بالمصالح الأمنية الأساسية، أو لحماية الصحة العامة أو للوقاية من الأمراض والأفات في الحيوانات أو النباتات.

المادة 13

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تمت قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية، ولكن لن تسري على أي نزاع استثماري قد يكون نشأً ولا أي مطالبة تمت تسويتها قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة 14

التشاور

يقوم الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما، بعقد مشاورات بشأن أي مسألة تتعلق بتنفيذ أو تطبيق هذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات بناء على اقتراح أحد الطرفين المتعاقدين في مكان ووقت يتفق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.





المادة 15

الحرمان من المزايا

- 1- لن تتاح مزايا هذه الاتفاقية إلى:
 - (1) مستثمر من طرف متعاقد إذا كان الغرض الرئيسي من اكتساب جنسية ذلك الطرف المتعاقد هو الحصول على مزايا بموجب هذه الاتفاقية والتي لن تتوفر له بخلاف ذلك، او
 - (2) مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر الذي يكون شخص اعتباري من هذا الطرف المتعاقد والى استثمار مثل هؤلاء المستثمرين إذا كان الشخص الاعتباري يمتلكه او يتحكم به مستثمرين من طرف ثالث وكان الطرف المتعاقد القائم بالحرمان من المزايا لا يقيم علاقات دبلوماسية مع ذلك الطرف الثالث.
 - (3) مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر الذي يكون شخص اعتباري من هذا الطرف المتعاقد الاخر والى استثمارات هذا المستثمر، إذا ما قام مستثمر من طرف غير متعاقد بتملك او التحكم في الشخص الاعتباري ولم يكن لهذا الشخص الاعتباري عمليات تجارية حقيقية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر.
- 2- قبل الحرمان من منافع هذه الاتفاقية، على الطرف المتعاقد القائم بالحرمان إبلاغ والتشاور مع الطرف المتعاقد الأخر بشأن هذا الحرمان من المنافع.

المادة 16

النفاذ، التعديلات المدة والإنهاء

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ استلام اخر الاخطارات عبر القنوات الدبلوماسية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لإعلام الطرف المتعاقد الأخر باكتمال المتطلبات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية كتابة بالاتفاق المتبادل من كلا الطرفين المتعاقدين. وتدخل التعديلات حيز النفاذ بنفس إجراءات نفاذ الاتفاقية.
3. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرة سنوات. وبعد ذلك تظل سارية النفاذ حتى انتهاء فترة 12 شهرا من التاريخ الذي يقوم فيه أحد الطرفين المتعاقدين بتسليم اخطار كتابي عن طريق القنوات الدبلوماسية بإنهاء هذه الاتفاقية. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تم الموافقة عليها او تم القيام بها قبل نفاذ تاريخ انتهاء الاتفاقية، فان احكام هذه الاتفاقية تظل سارية بالنسبة لمثل هذه





الاستثمارات لفترة عشرة سنوات اضافية من ذلك التاريخ او لأي فترة اطول كما قد يتم الاتفاق عليه في العقد ذي الصلة او الموافقة الممنوحة الى ذلك المستثمر.
4. تسري هذه الاتفاقية بغض النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين في مدينة أبوظبي بتاريخ 22 / فبراير / 2021 باللغات العربية، المقدونية والانجليزية، ويكون لكلا النصين حجية متساوية. وفي حالة الاختلاف في التفسير يسود النص الانجليزي.

عن حكومة
جمهورية شمال مقدونيا

بوجار عثمانى
وزير الخارجية
لجمهورية شمال مقدونيا

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة

عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي
لدولة الامارات العربية المتحدة





AGREEMENT

BETWEEN

**THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND**

**THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF NORTH
MACEDONIA**

FOR

**THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF
INVESTMENTS**





The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of North Macedonia (hereinafter referred to as the “Contracting Parties”);

Desiring to promote greater economic co-operation between them, with respect to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that agreement on the promotion and reciprocal protection to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and the economic development of the Contracting Parties;

Considering that a stable framework for investments will ensure effective utilization of economic resources and improve living standards;

Agreeing that the establishment of investments must be in accordance with their laws and regulations;

Understanding that promotion of such investments requires co-operative efforts of the investors of both Contracting Parties;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term “investor” means in respect of either Contracting Party:
 - a. a natural person, who is a national of a Contracting Party and who makes an investment in the territory of the other Contracting Party;
 - b. a legal entity, such as a corporation, foundation, trust, firm or association, incorporated or constituted under the laws and regulations of that Contracting Party, which is effectively managed and have substantial economic activities in that Contracting Party;
 - c. the Government or Government- owned entities of a Contracting party.





2. The term "investment" means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations and shall include in particular:
- a. movable and immovable property as well as any other rights, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;
 - b. stocks, shares, debentures and other forms of participation in companies;
 - c. returns reinvested;
 - d. claims to money or any other rights to legitimate performance having financial value related to an investment, except claims to money arising solely from:
 - i. commercial contracts for the sale of goods or services by a national of a Contracting Party or an enterprise in the territory of a Contracting Party to an enterprise in the territory of the other Contracting Party;
 - ii. the extension of credit in connection with a commercial transaction such as trade financing.
 - e. Intellectual and industrial property rights, which are recognized under the domestic law of the host Contracting Party, including copyrights and related rights, trademarks, patents, industrial designs and technical processes, rights in plants varieties, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;
 - f. rights to engage in economic and commercial activities conferred by law, by administrative act or by virtue of a contract. Natural resources shall not be covered by this Agreement.

Any change of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment, provided that such change is not contrary to the law or approvals granted, if any, to the assets originally invested.

3. The term "returns" means income derived from an investment and includes, in particular, but not exclusively profits, dividends, capital gains, interests, royalties and any other fees.
4. The term "freely convertible currency" shall mean any currency that is widely used in international transactions and is traded on principal exchange markets.
5. The term "territory" means in respect to:





- a. The Republic of North Macedonia: the territory of the Republic of North Macedonia including land, water and air space, over which the Republic of North Macedonia exercises, in accordance with international law sovereign rights and jurisdiction.
 - b. The United Arab Emirates: the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights; including the Exclusive Economic Zone and the mainland and islands under its jurisdiction in respect of any activity carried on in its water, seabed and subsoil in connection with the exploration for or the exploitation of the natural resources by virtue of its law and international law.
6. The term "ICSID" means International Centre for Settlement of investment Disputes established by the Convention on the Settlement of investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signing in Washington on 18th March 1965;
 7. The term "UNCITRAL Arbitration Rules" means the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law as amended by the last amendment accepted by both Contracting Parties.

ARTICLE 2

Promotion and encouragement of investments

1. Each Contracting Party shall promote, encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations in respect of post establishment.
2. In order to encourage mutual investment flows, each Contracting Party shall endeavor as far as possible to inform the other Contracting Party, at its request of the investment opportunities in its territory.





ARTICLE 3

Protection of investments

1. Investments and returns of investors of either Contracting party shall at all times be accorded fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.
2. Neither Contracting party shall hamper, by arbitrary or discriminatory measures, the development, management, use, enjoyment or disposal of investments made in its territory by investors of the other Contracting Party.
3. In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall as far as possible make publicly available its laws and regulations pertaining to investments.
4. Each Contracting Party shall in accordance with its laws and regulations ensure to investors of the other Contracting Party the right of access to its courts of justice, administrative tribunals and agencies and all other judicial authorities.

ARTICLE 4

National and most favoured nation treatment

1. Each Contracting Party shall, in accordance with its laws and regulations, accord in its territory to investments and returns of investors of the other Contracting Party a treatment no less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors, or to investments and returns of investors of any third State in respect of development, management, maintenance, enjoyment, sale or disposal of investment, whichever is more favorable to the investors concerned.
2. Each Contracting Party shall accord in its territory to the investors of the other Contracting Party with regard to development, management, maintenance, use, enjoyment, sale or other disposal of their investment, a treatment which is no less favorable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable to the investors concerned.
3. The treatment accorded to an investor of a Contracting Party under this Article does not extend to the pre-establishment stage of the investment.





4. Notwithstanding any other bilateral investment agreement, the Contracting parties have signed with other States before or after the entry into force of this Agreement, the most favored nation treatment shall not apply to procedural or judicial matters. In this respect, for more certainty there shall be no importation of more favorable protection arising from such other Agreements.
5. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of:
 - a. any existing or future customs union or economic or monetary union, free trade area or similar international agreements to which either of the Contracting Party is or may become a party in the future or
 - b. any international agreement or arrangement, wholly or partially related to taxation.

ARTICLE 5

Performance requirement

Neither Contracting Party shall in its territory impose mandatory measures on investments by investors of the other Contracting Party, concerning the purchase of materials, means of production, operation, transport, marketing of its products or similar orders having unreasonable or discriminatory effects. This paragraph shall not apply to measures taken in accordance with the laws and regulations in the course of government procurement of goods and services at any level of the government of the Contracting Party.

ARTICLE 6

Compensation for damage or loss

1. When investments made by investors of either Contracting Party suffer loss or damage owing to war or other armed conflict, civil disturbances, state of national emergency, revolution, riot or similar events in the territory of the other Contracting Party they shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, compensation or other settlement, not less favorable than the treatment that the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable to the investors concerned.





2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer damage or loss in the territory of the other Contracting Party resulting from:
 - a) requisitioning of their property or part thereof by its forces or authorities;
 - b) destruction of their property or part thereof by its forces or authorities, which was not caused in combat or was not required by the necessity of the situation, shall be accorded prompt, adequate and effective compensation or restitution for the damage or loss sustained during the period of requisitioning or as a result of destruction of their property. Resulting payments shall be made in freely convertible currency and be freely transferable without delay.

ARTICLE 7 **Expropriation**

1. A Contracting Party shall not expropriate or nationalize directly or indirectly in its territory an investment of an investor of the other Contracting Party or take any measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") except if the following conditions occur simultaneously:
 - a. for a purpose which is in the public interest;
 - b. on a non-discriminatory basis;
 - c. in accordance with due process of law; and
 - d. accompanied by payment of prompt, adequate and effective compensation.
2. Compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or impending expropriation became known, whichever is the earlier.
3. Where the fair market value cannot be ascertained, the compensation shall be determined in equitable manner taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement cost, book value and goodwill.
4. Compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and freely transferable.
5. An investor of a Contracting Party affected by the expropriation carried out by the other Contracting Party shall have the right to prompt review of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation in





accordance with the provisions of this Article, by a judicial authority or another competent and independent authority of the latter Contracting Party.

6. Where a Contracting Party expropriates the assets of a legal entity that is constituted in its territory according to its laws and regulations and in which investors of the other Contracting Party participate, it shall ensure that the provisions of this Article are applied in a way that it guarantees such investors adequate and effective compensation.

ARTICLE 8 Transfers

1. In accordance with its laws and regulations in force in the territory of the Contracting Party, each Contracting Party shall ensure that all payments relating to an investment in its territory of an investor of the other Contracting Party shall be freely transferred into and out of its territory without delay. Such transfers shall include, in particular:
 - a. initial capital and additional amounts to maintain or increase an investment;
 - b. returns;
 - c. payments made under a contract, including repayments pursuant to a loan agreement, directly related to specific investment;
 - d. proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment;
 - e. payments of compensation under Articles 6 and 7 of this Agreement;
 - f. payments under Article 9 of this Agreement;
 - g. payments arising out of the settlement of an investment dispute;
 - h. earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment.
 - i. Profits and returns of national airlines.
2. Each Contracting Party shall ensure that the transfers under paragraph 1 of this Article are made without delay and in a freely convertible currency, at the market rate of exchange applicable on the date of the transfer and under the laws and regulations in force in the territory of the Contracting Party where investments have been made, provided that all financial obligations towards the Contracting Party in whose territory the investment is made have been fulfilled.
3. Notwithstanding paragraph 1 and 2 of this Article, a Contracting Party may in accordance with its laws and regulations, in good faith and in equitable and





non-discriminatory manner temporarily prevent the transfers to apply its laws and regulations relating to:

- a. protection of creditors in bankruptcy proceedings; and
- b. criminal offences.

ARTICLE 9 **Subrogation**

1. If one Contracting Party or its designated agency (for the purpose of this Article: the "guarantor") makes a payment under a guarantee given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

- a. the assignment to the guarantor of all the rights and claims of the party indemnified; and
- b. that the guarantor is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the original investor, and shall assume the obligations related to the investment.

2. The guarantor shall be entitled in all circumstances to:

- a. the same treatment in respect of the rights, claims and obligations acquired by it, by virtue of the assignment; and
- b. any payments received in pursuance of those rights and claims

as the party indemnified was entitled to receive it by virtue of this Agreement, in respect of the investment concerned and its related returns.

3. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of the investor.
4. Notwithstanding paragraph 1 of this Article, subrogation shall take place in the Contracting Party only after the approval by the Contracting Party.





ARTICLE 10

Settlement of disputes between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party

1. An investor that has a dispute with a Contracting Party in whose territory the investment is made shall be settled amicably through consultations and negotiations.
2. To start consultations and negotiations, the investor shall deliver to the relevant Contracting Party a written notice. The notice shall specify:
 - a. the name and address of the disputing investor;
 - b. the provisions of this Agreement alleged to have been breached;
 - c. the factual and legal basis for the claim; and
 - d. the remedy sought and the amount of damages claimed, if any.
3. If the dispute cannot be settled amicably within three months from the date of receipt of the written notice, it shall be submitted to conciliation or mediation.
4. If the dispute cannot be settled amicably within six months from the date of the start of the conciliation and mediation process referred to in paragraph 3 of this Article, the dispute may upon the request of the investor be settled as follows:
 - a. by a competent court of the Contracting Party in whose territory the investment is made; or
 - b. by arbitration and mediation centers of a Contracting Party in whose territory the investment is made; or
 - c. by arbitration by ICSID; or
 - d. by arbitration in accordance with the UNCITRAL Arbitration Rules.
5. At any stage of the proceedings the investors and the host state may withdraw the case if they agree on any other mode of settlements in connection with the dispute.
6. A Contracting Party which is a party to a dispute shall not, at any stage of conciliation or arbitration proceedings or enforcement of an award, raise the objection that the investor who is the other party to the dispute has received an indemnity by virtue of an insurance in respect of all or a part of its losses.





7. The arbitral award shall be final and binding in consistence with the rules and regulations and procedures set by the ICSID and UNCITRAL. In such case each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the arbitral award in accordance with its laws and regulations.
8. When the investor and any designated entity of a Contracting Party or its local government have concluded an agreement concerning the investments of the investor, the dispute settlement procedure stipulated therein shall apply.

ARTICLE 11

Settlement of disputes between the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible by negotiations.
2. If a dispute under paragraph 1 of this Article cannot be settled within six months it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitral tribunal of three members.
3. Such arbitral tribunal shall be constituted for each individual case. Each Contracting Party shall appoint one member and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman. Such members shall be appointed within two months from the date one Contracting Party has informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal, the chairman of which shall be appointed within two further months, provided that the third party should be of the country with which both contracting parties have diplomatic relations.
4. If the periods specified in paragraph 3 of this Article are not observed, either Contracting Party may, in the absence of any other relevant arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of either of the Contracting Parties or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-president or in case of his inability the member of the International Court of Justice next in seniority according to the Rules of the Court should be invited under the same conditions to make the necessary appointments. The appointed judge should be a national of a State that has diplomatic relations with the Contracting parties.





5. The arbitral tribunal shall establish its own rules of procedure unless the Contracting Parties decide otherwise.
6. The arbitral tribunal shall reach its decision in virtue of this Agreement and pursuant to the rules of international law. It shall reach its decision by a majority of votes; the decision shall be final and binding.
7. Each Contracting Party shall bear the costs of its own member and of its legal representation in the arbitration proceedings. The costs of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The tribunal may, however, in its award determine another distribution of costs.

ARTICLE 12

Application of other rules

1. Without prejudice to Article 4, if the legislation of either Contracting Party or obligations between the Contracting Parties under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties, in addition to this Agreement, contain rules whether general or specific, entitling investments made by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such rules shall to the extent that they are more favorable to the investor, prevail over this Agreement.
2. The Contracting Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by relaxing public health, safety or environmental measures. They shall not waive or otherwise derogate or offer to waive from such measures as an encouragement or establishment or expansion in their territories of an investment.
3. The investor should respect laws and regulations that pertain to essential security interests, or to the protection of public health or the prevention of diseases and pests in animals or plants.

ARTICLE 13

Application of the Agreement

This Agreement shall apply to investments made prior to or after the entry into force of this Agreement, but shall not apply to any investment dispute that may have arisen nor any claim that was settled before its entry into force.





ARTICLE 14
Consultations

The Contracting Parties shall hold consultations on any matter relating to the implementation or application of this Agreement, including on settlement of investment disputes. These consultations shall be held at the request of one of the Contracting Parties at a place and time to be agreed upon through diplomatic channel.

ARTICLE 15
Denial of benefits

1. Benefits of this Agreement shall not be available to:
 - i. an investor of a Contracting Party, if the main purpose of the acquisition of the nationality of that Contracting Party was to obtain benefits under this Agreement that would not otherwise be available to the investor; or
 - ii. an investor of the other Contracting Party that is a legal person of such Contracting Party and to an investment of such investor if the legal person is owned or controlled by investors of a third party and the Denying Contracting Party does not maintain diplomatic relations with the third party.
 - iii. an investor of the other Contracting Party is a legal person of such other Contracting Party and to investments of that investor if an investor of a non-Contracting Party owns or Controls the legal person and the legal person has no substantive business operations in the territory of the other Contracting Party.
2. Prior to denying the benefits of this Agreement, the denying Contracting Party shall notify and consult the other Contracting Party of such denial of benefits.





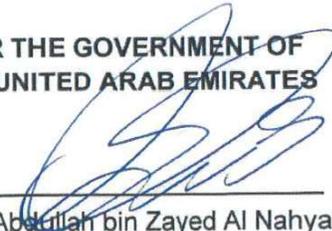
ARTICLE 16

Entry into force, amendments, duration and termination

1. This Agreement shall enter into force on the date of receipt of the later notification through diplomatic channels by which either Contracting Party notifies the other Contracting Party that its internal legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.
2. This Agreement may be amended in writing by the mutual consent of the Contracting Parties. Such amendments shall enter into force according to the same procedure as the Agreement.
3. This Agreement shall remain in force for a period of ten years. Thereafter it shall continue to remain in force until the expiration of twelve months from the date on which the other Contracting Party shall have given written notice of termination of this Agreement to the other Contracting Party through diplomatic channel. In respect of investments approved or made prior to the date the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall remain in force with respect to such investments for a further period of ten years from that date or for any longer period as provided for or agreed upon in the relevant contract or approval granted to that investor.
4. This Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

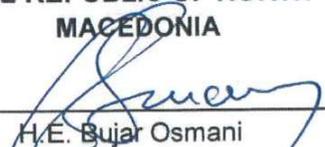
In witness whereof, the undersigned duly authorized have signed this Agreement.
Done at Abu Dhabi on 21 February 2021, in two original copies each in Arabic, Macedonian and English languages, each texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES**



H.H. Sheikh Abdullah bin Zayed Al Nahyan
Minister of Foreign Affairs and
International Cooperation of the
United Arab Emirates

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF NORTH
MACEDONIA**

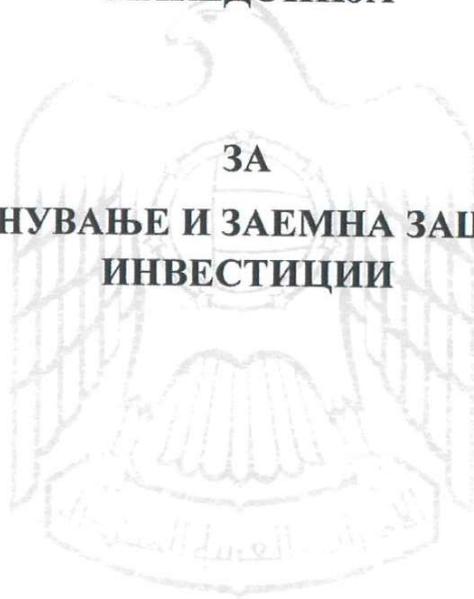


H.E. Bujar Osmani
Minister of Foreign Affairs of the
Republic of North Macedonia





**ДОГОВОР
МЕЃУ
ВЛАДАТА НА ОБЕДИНЕТИТЕ АРАПСКИ ЕМИРАТИ
И
ВЛАДАТА НА РЕПУБЛИКА СЕВЕРНА
МАКЕДОНИЈА
ЗА
ПОТТИКНУВАЊЕ И ЗАЕМНА ЗАШТИТА НА
ИНВЕСТИЦИИ**





Владата на Обединетите Арапски Емирати и Владата на Република Северна Македонија (во понатамошниот текст „договорни страни“);

со желба да ја зајакнат економската соработка помеѓу нив, во врска со инвестиции направени од инвеститори на едната договорна страна на територијата на другата договорна страна;

согледувајќи дека доделувањето договор за поттикнување и заемна заштита за такви инвестиции ќе го поттикне приливот на капитал и економскиот развој на двете договорни страни,

имајќи предвид дека стабилна рамка за инвестиции ќе ја зголеми ефективната употреба на економски ресурси и ќе го подобри животниот стандард,

согласни дека инвестирањето мора да биде во согласност со нивните закони и прописи;

разбирајќи дека за поттикнување такви инвестиции е потребна соработка меѓу инвеститорите од двете договорни страни;

се договорија за следново:

ЧЛЕН 1

Дефиниции

За целите на овој Договор:

1. Под поимот „инвеститор“ во врска со која било од договорните страни се подразбира:
 - a. физичко лице кое е државјанин на договорната страна и кое врши инвестиција на територијата на другата договорна страна;
 - b. правно лице, како што се корпорација, фондација, труст, трговско друштво или здружение, основано или формирано во согласност со законите и прописите на таа договорна страна, со кое се управува ефективно и чии значителни економски активности се наоѓаат во таа договорна страна;
 - c. владата, или субјекти во сопственост на владата, на договорната страна.
2. Под поимот „инвестиција“ се подразбира кое било средство вложено од инвеститор на едната договорна страна на територијата на другата договорна страна, во согласност со нејзините закони и прописи и вклучува особено:
 - a. движен и недвижен имот, како и сите други права како што се хипотека, залог, плодуюживање и слични права;





- b. удели, акции, должнички хартии од вредност и други форми на учество во компанији;
- c. реинвестирани приноси;
- d. парични побарувања или кои било други права на законско извршување што има финансиска вредност, поврзани со инвестиција, освен парични побарувања кои произлегуваат единствено од:
 - i. комерцијални договори за продажба на стоки или услуги од државјанин на договорната страна или од претпријатие на територијата на договорната страна на претпријатие на територијата на другата договорна страна;
 - ii. доделување кредит поврзан со комерцијална трансакција, како што е финансирање трговски активности.
- e. права на интелектуална сопственост и права на индустриска сопственост, кои се признаени во согласност со домашното право на договорната страна - домаќин, вклучувајќи авторски права и поврзани права, заштитни знаци, патенти, индустриски дизајни и технички процеси, права на одгледувачи на нови видови растенија, know-how, трговски тајни, трговски имиња и goodwill;
- f. права на вршење економски и трговски активности доделени со закон, административен акт или врз основа на договор. Природните ресурси не се опфатени со овој Договор.

Секоја промена на формата во која се инвестирани или реинвестирани средствата не влијае на нивниот карактер како инвестиција, под услов таквата промена да не е во спротивност со законот или одобрувањата доделени, доколку има такви, во врска со првично инвестираните средства.

- 3. Под поимот „приноси“ се подразбира доход остварен од инвестиција и вклучува, особено, иако не исклучиво, добивка, дивиденда, капитална добивка, камата, надоместоци за авторски права и кои било други приноси.
- 4. Под поимот „слободно конвертибилна валута“ се подразбира која било валута што се користи за плаќања за меѓународни трансакции и со која се тргува на главните меѓународни берзи.
- 5. Под поимот „територија“ се подразбира, во врска со:
 - a. Република Северна Македонија: територијата на Република Северна Македонија, вклучувајќи го копнениот, водениот и воздушниот





простор, над кој Република Северна Македонија остварува суверени права и има овластување во согласност со меѓународното право.

- b. Обединетите Арапски Емирати: територијата на Обединетите Арапски Емирати, нејзините територијални води, воздушниот простор и поморската област врз кои Обединетите Арапски Емирати ги остварува своите суверени права во согласност со меѓународното право и своето законодавство; вклучувајќи ја Ексклузивната економска зона и копното и островите во нејзина јурисдикција во врска со која било активност која се врши во нејзините води, морското дно и морското тло, во врска со истражувањето за или истражувањето на природните богатства во согласност со нејзиното законодавство и меѓународното право;
6. Под поимот „ИЦСИД“ се подразбира Меѓународниот центар за решавање инвестициски спорови, основан со Конвенцијата за решавање инвестициски спорови меѓу држави и државјани на други држави, отворена за потпишување во Вашингтон на 18 март 1965 година;
7. Под поимот „Арбитражни правила на УНЦИТРАЛ“ се подразбира арбитражните правила на Комисијата на Обединетите нации за меѓународно трговско право како што се изменети со последната измена прифатена од двете договорни страни.

ЧЛЕН 2

Поттикнување инвестиции

1. Секоја договорна страна поттикнува и создава поволни услови за инвеститори од другата договорна страна за вршење инвестиции на нејзина територија и дозволува такви инвестиции во согласност со нејзините закони и прописи во врска со периодот по инвестирањето.
2. Со цел да поттикне меѓусебни приливи на инвестиции, секоја договорна страна настојува, колку што е можно, да ја извести другата договорна страна, на нејзино барање, за инвестициските можности на својата територија.

ЧЛЕН 3

Заштита на инвестиции

1. На инвестициите и приносите на инвеститорите на која било договорна страна им се доделува фер и правичен третман во секое време на територијата на другата договорна страна.
2. Ниту една договорна страна не го попречува, со произволни или дискриминаторски мерки, развојот, управувањето, употребата,





уживањето или располагањето со инвестиции на нејзината територија извршени од инвеститори од другата договорна страна.

3. Во согласност со своите закони и прописи, секоја договорна страна, колку што е можно, јавно ги објавува своите закони и прописи кои се однесуваат на инвестиции.
4. Секоја договорна страна им го гарантира, во согласност со своите закони и прописи, правото на пристап на инвеститорите од другата договорна страна до нејзините судови на правда, административни трибунали и агенции и сите други судски органи.

ЧЛЕН 4

Национален третман и третман на најповластена нација

1. Секоја договорна страна, во согласност со своите закони и прописи, на својата територија, им доделува на инвестициите и на приносите на инвеститорите од другата договорна страна третман што не е помалку поволен од оној кој им го доделува на инвестициите и на приносите на сопствените инвеститори или на инвестициите и на приносите на инвеститори од која било трета земја, во врска со развојот, управувањето, употребата, уживањето или располагањето со инвестициите, без оглед кој и да е поповолен за односните инвеститори.
2. Секоја договорна страна, на својата територија, им доделува на инвеститорите од другата договорна страна, во врска со управувањето, одржувањето, употребата, уживањето, продажбата или друго располагање со нивните инвестиции, третман што не е помалку поволен од оној кој им го доделува на сопствените инвеститори или на инвеститорите од која било трета земја, без оглед кој и да е поповолен за односните инвеститори.
3. Третманот доделен на инвеститор на договорната страна според овој член не се однесува на фазата пред инвестирањето.
4. По исклучок на кој било друг билатерален договор за инвестиции кој договорните страни ги имаат потпишано со други држави пред или по влегувањето во сила на овој Договор, третманот на најповластена нација не се применува на процедурални или судски прашања. Во врска со ова, со цел поголема сигурност, нема да се воведува поповластена заштита која произлегува од таквите договори.
5. Одредбите од став 1 и став 2 од овој член не се толкуваат како обврска за едната договорна страна да им додели на инвеститорите на другата





страна каков било третман, повластица или привилегија што може да ги додели првата договорната страна врз основа на:

- a. која било постојна или идна царинска унија или економска или монетарна унија, слободна трговска зона или слични форми на меѓународни договори, во кои која било договорна страна е или може да биде страна во иднина; или
- b. кој било меѓународен договор или аранжман што целосно или делумно се однесува на оданочување.

ЧЛЕН 5

Услов за извршување обврски

Ниту една договорна страна, на својата територија, не воведува задолжителни мерки врз инвестициите на инвеститорите на другата договорна страна во врска со набавка на материјали, средства за производство, работење, транспорт, маркетинг на нивните производи или слични мерки кои имаат неразумни или дискриминаторски ефекти. Овој став не се применува на мерки преземени во согласност со законите и прописите во процес на владини набавки на стоки и услуги на кое било ниво на власт на договорната страна.

ЧЛЕН 6

Надомест на штета или загуба

1. Кога инвестициите на инвеститорите на која било договорна страна претрпуваат загуба или штета поради војна или друг вооружен конфликт, граѓански немири, вонредна состојба, револуција, немири или други слични случаи на територијата на другата договорна страна, втората договорна страна им доделува на инвеститорите третман во врска со враќање, надомест или други форми на порамнување, што не е помалку поволен од оној што втората договорна страна им го доделува на своите инвеститори или на инвеститорите од која било трета земја, без оглед кој и да е поволен за односните инвеститори.
2. Без да е во спротивност со став 1 од овој член, на инвеститорите од едната договорна страна кои, во кој било од случаите наведени од тој став, претрпеле штета или загуба на територијата на другата договорна страна, како резултат на:
 - a) реквизиција на нивниот имот или дел од него од вооружените сили или органи на другата договорна страна;
 - b) уништување на нивниот имот или дел од него од вооружените сили или органи на другата договорна страна, што не е предизвикано во





борба или не било потребно во таа ситуација, им се доделува навремен, соодветен и ефективен надомест или реституција за претрпената штета или загуба во текот на периодот на реквизицијата или како резултат на уништување на нивниот имот. Плаќањата кои произлегуваат се слободно преносливи во слободно конвертибилна валута и се вршат без задоцнување.

ЧЛЕН 7

Експропријација

1. Договорната страна не експроприра или национализира, директно или индиректно, на својата територија, инвестиција на инвеститор од другата договорна страна ниту презема какви било мерки кои имаат ист ефект (во понатамошниот текст „експропријација“), освен доколку истовремено не настанат следниве услови:
 - a. за цел која е од јавен интерес;
 - б. на недискриминаторска основа;
 - с. во согласност со законските процеси; и
 - d. придружени со плаќање навремен, соодветен и ефикасен надомест.
2. Надоместот е во износ на објективната пазарна вредност на експроприраната инвестиција веднаш пред експропријацијата или пред претстојната експропријација да биде јавно објавена, без оглед кое и да се случи прво.
3. Кога не може да се утврди објективната пазарна вредност, надоместот се утврдува на правичен начин, земајќи ги предвид сите релевантни фактори и околности, како што се инвестираниот капитал, природата и времетраењето на инвестицијата, трошоците за замена, книговодствената вредност и goodwill.
4. Надоместот се плаќа без задоцнување, се реализира ефективно и е слободно пренослив.
5. Инвеститор од договорната страна кој е засегнат од експропријацијата спроведена од другата договорна страна има право на итна ревизија на неговиот случај, вклучувајќи ја процената на неговата инвестиција и плаќањето надомест во согласност со одредбите од овој член, од страна на судски или друг надлежен и независен орган на таа договорна страна.
6. Кога договорната страна врши експропријација на средствата на правен субјект што е основан на нејзината територија во согласност со нејзините закони и прописи и во кој учествуваат инвеститорите од





другата договорна страна, таа гарантира дека одредбите од овој член се применети на начин со кој се гарантира соодветен и ефективен надомест на таквите инвеститори.

ЧЛЕН 8

Трансфери

1. Во согласност со законите и прописи кои се во сила на територијата на договорната страна, секоја договорна страна гарантира дека сите плаќања во врска со инвестиција на својата територија од инвеститор од другата договорна страна се слободно преносливи во и надвор од нејзината територија без задоцнување. Таквите трансфери вклучуваат особено:
 - a. почетен капитал и дополнителни капитални износи за одржување или зголемување на инвестицијата;
 - b. приноси;
 - c. плаќања извршени врз основа на договор, вклучувајќи и отплати во согласност со договор за заем, директно поврзани со конкретна инвестиција;
 - d. приходи од продажба или ликвидација на целата или на кој било дел од инвестицијата;
 - e. плаќања поврзани со надомест во согласност со член 6 и член 7 од овој Договор;
 - f. плаќања во согласност со член 9 од овој Договор;
 - g. плаќања кои произлегуваат од решавање инвестициски спор;
 - h. приход и други надоместоци за персоналот ангажиран од странство во врска со инвестицијата;
 - i. добивка и приноси на национални авиокомпани.
2. Секоја договорна страна гарантира дека трансферите од став 1 од овој член се вршат без задоцнување и во слободно конвертибилна валута, по пазарниот девизен курс што важи на датумот на трансферот и во согласност со законите и прописите кои се во сила кај договорната страна во која се извршени инвестициите, под услов сите финансиски обврски кон договорната страна на чија територија се врши инвестицијата да се исполнети.





3. По исклучок на ставовите 1 и 2 од овој член, договорната страна може, во согласност со своите закони и прописи, привремено да ги спречи трансферите, на основа на добра волја и на правичен и недискриминаторски начин, со цел да ги примени своите закони и прописи поврзани со:

- a. заштита на доверители во стечајна постапка; и
- b. кривичен прекршок.

ЧЛЕН 9

Суброгација

1. Доколку една договорна страна или нејзина овластена агенција (за целите на овој член: „гарант“) изврши плаќање како гаранција во врска со инвестиција на територијата на другата договорна страна, втората договорна страна го признава следното:

- a) пренесувањето на сите права и побарувања на обесштетената страна на гарантот; и
- b) дека гарантот има право на остварување на таквите права и на извршување на таквите побарувања врз основа на суброгација, до истиот степен како и иницијалниот инвеститор, и ги презема обврските поврзани со инвестицијата.

2. Гарантот има право, во секој случај, на:

- a) ист третман во врска со правата, побарувањата и обврските кои ги стекнал врз основа на пренесувањето; и
- b) кои било плаќања добиени во согласност со тие права и побарувања

како што обесштетената страна имала право да ги добие врз основа на овој Договор, во врска со односната инвестиција и приносите поврзани со неа.

3. Суброгираните права или побарувања не ги надминуваат оригиналните права или побарувања на инвеститорот.

4. По исклучок на став 1 од овој член, суброгацијата кај договорната страна единствено се врши по нејзиното одобрување.





ЧЛЕН 10

Решавање инвестициски спорови меѓу договорна страна и инвеститор на другата договорна страна

1. Спорот кој го има инвеститорот со договорната страна на чија територија се врши инвестицијата се решава спогодбено преку консултации и преговори.
2. Инвеститорот доставува писмено известување до договорната страна за започнување консултации и преговори. Во известувањето се наведува следново:
 - a. името и адресата на инвеститорот кој го поднесува спорот;
 - b. одредбите од овој Договор кои наводно се повредени;
 - c. фактичката и правната основа за побарувањето; и
 - d. правниот лек кој се бара и износот кој се побарува за штетата, доколку постојат.
3. Доколку спорот не може да се реши спогодбено во рок од три месеци од датумот на прием на писменото барање, тој се поднесува на помирување или посредување.
4. Доколку спорот не може да се реши спогодбено во рок од шест месеци од датумот на започнување на процесот на помирување и посредување од став 3 од овој член, спорот може, по барање на инвеститорот, да се реши како што следи:
 - a. од надлежен суд на договорната страна на чија територија се врши инвестицијата; или
 - b. од центри за арбитража и посредување на договорната страна на чија територија се врши инвестицијата; или
 - c. со арбитража од страна на ИЦСИД; или
 - d. со арбитража во согласност со Арбитражните правила на УНЦИТРАЛ.
5. Инвеститорите и земјата – домаќин може да се повлечат од случајот во која било фаза од постапката ако се договорот за кој било друг начин на решавање во врска со спорот.
6. Договорна страна која е страна во спорот не доставува приговор во ниту една фаза од постапката за помирување или арбитражната постапка или извршувањето одлука дека инвеститорот кој е другата страна во спорот бил обесштетен врз основа на осигурување во врска со сите или дел од своите загуби.





7. Арбитражната одлука е конечна и обврзувачка во согласност со правилата и прописите и постапките утврдени од страна на ИЦСИД и ИНЦИТРАЛ. Во таков случај, секоја договорна страна гарантира признавање и извршување на арбитражната одлука во согласност со нејзините закони и прописи.

8. Кога инвеститорот и кој било овластен орган на договорната страна или нејзините локални власти имаат склучено договор во врска со инвестициите на инвеститорот, се применува постапката за решавање спорови утврдена таму.

ЧЛЕН 11

Решавање спорови меѓу договорните страни

1. Споровите меѓу договорните страни во врска со толкувањето или примената на овој Договор треба, колку што е можно, да се решаваат по пат на преговори.
2. Ако спорот од став 1 од овој член не може да се реши во рок од шест месеци, по барање на која било договорна страна, тој се поднесува до арбитражен трибунал составен од три члена.
3. Таквиот арбитражен трибунал се формира за секој предмет. Секоја договорна страна назначува по еден член, и овие два члена се согласуваат нивен претседател да биде за државјанин на трета земја. Секој член се назначува во рок од два месеца од датумот на кој едната договорна страна ја известила другата договорна страна за својата намера да го поднесе спорот до арбитражен трибунал, чиј претседател се назначува во рок од наредните два месеци, под услов третата страна да биде земја со која двете договорни страни имаат воспоставено дипломатски односи.
4. Доколку не се почитуваат периодите од став 3 од овој член, секоја договорна страна може, во отсуство на каква било друга релевантна спогодба, да го повика претседателот на Меѓународниот суд на правдата да ги изврши потребните назначувања. Ако претседателот на Меѓународниот суд на правдата е државјанин на која било договорна страна или е спречен да ја извршува наведената функција на друг начин, потребните назначувања се повикува да ги изврши потпретседателот на Меѓународниот суд на правдата. Назначениот судија треба да биде државјанин на држава која има дипломатски односи со договорните страни.





5. Арбитражниот трибунал воспоставува свој деловник за работа, освен доколку договорните страни не одлучат поинаку.
6. Арбитражниот трибунал донесува одлука врз основа на овој Договор и во согласност со принципите на меѓународното право. Судот ја донесува својата одлука со мнозинство гласови; одлуката е конечна и обврзувачка.
7. Секоја договорна страна ги сноси трошоците за својот член и нејзиното застапување во арбитражната постапка. Трошоците за претседателот и останатите трошоци се покриваат во подеднакви делови од двете договорни страни. Меѓутоа, трибуналот може да утврди поинаква распределба на трошоците во својата одлука.

ЧЛЕН 12

Примена на други правила

1. Без да е во спротивност со член 4, доколку одредбите од законодавството на која било договорна страна или обврските меѓу договорните страни во согласност со меѓународното право, кои се важечки или се воспоставени потоа меѓу договорните страни, покрај овој Договор, содржат прописи, без разлика дали се општи или конкретни, со кои на инвестициите извршени од инвеститори од другата договорна страна им се доделува третман поповолен од оној предвиден со овој Договор, таквите правила, до оној степен кој е поповолен за инвеститорот, преовладуваат над овој Договор.
2. Договорните страни согледуваат дека не е соодветно да се поттикнува инвестиција преку олабавување на мерките за јавно здравје, безбедност или заштита на животната средина. Тие не се откажуваат или не отстапуваат на друг начин од, ниту нудат да се откажат од, мерките како што се поттикнување или утврдување или проширување на инвестицијата на нивната територија.
3. Инвеститорот ги почитува законите и прописите кои се однесуваат на основните безбедносни интереси или на заштитата на јавното здравје или спречувањето болести и штетници кај животни и растенија.





ЧЛЕН 13

Примена на Договорот

Овој Договор се применува на инвестиции извршени пред или по влегување во сила на овој Договор, но не се применува на инвестициски спор кој може да настане ниту на кое било побарување кое било порамнето пред влегувањето во сила на овој Договор.

ЧЛЕН 14

Консултации

Договорните страни одржуваат консултации за кое било прашање поврзано со спроведувањето или примената на овој Договор, вклучувајќи го и решавањето инвестициски спорови. Овие консултации се одржуваат на барање на една од договорните страни на место и во време за кои ќе се договорот преку дипломатски канали.

ЧЛЕН 15

Одбивање придобивки

1. Придобивките од овој Договор не се однесуваат на:
 - i. инвеститор од договорната страна ако главната цел на стекнувањето државјанство од таа договорна страна било стекнување придобивки од овој Договор кои инаку не би биле достапни на инвеститорот; или
 - ii. инвеститор од другата договорна страна кој е правно лице од таа договорна страна и на инвестиција на таков инвеститор ако правното лице е во сопственост на или е контролирано од инвеститори на трета страна, а договорната страна која го одбива користењето придобивки не одржува дипломатски односи со третата страна.
 - iii. инвеститор од другата договорна страна кој е правно лице од таа договорна страна и на инвестиции на таков инвеститор, ако инвеститор од земја која не е страна во Договорот го поседува или го контролира правното лице и правното лице не врши суштински деловни активности на територијата на другата договорна страна.
2. Пред одбивање на користењето придобивки од овој Договор, договорната страна која го одбива тоа ја известува и се консултира со другата договорна страна за таквото одбивање на користењето придобивки.





ЧЛЕН 16

Влегување во сила, измени, траење и престанок

1. Овој Договор влегува во сила на датумот на прием на последното известување на кој едната договорна страна ја известува другата договорна страна преку дипломатски канали дека се исполнети нејзините внатрешни законски постапки за влегување во сила на овој Договор.
2. Овој Договор може да биде изменет во писмена форма со заемна согласност на договорните страни. Таквите измени влегуваат во сила во согласност со истата постапка како Договорот.
3. Овој Договор останува во сила за период од десет години. По овој период, Договорот останува во сила сè до истекот на дванаесет месеци од датумот на кој едната договорна страна во писмена форма ја известува другата договорна страна, преку дипломатски канали, за престанок на овој Договор. Во врска со инвестициите одобрени или извршени пред датумот кога известувањето за престанок на овој Договор станува ефективно, одредбите од овој Договор продолжуваат да важат за таквите инвестиции за период од десет години од тој датум или за кој било подолг период како што е утврдено со или договорено според релевантниот договор или одобрение доделено на тој инвеститор.
4. Овој Договор се применува без оглед на постоењето дипломатски или конзуларни односи меѓу договорните страни.





Како сведоци на горенаведеното, долупотпишаните, соодветно овластени, го потпишаа овој Договор.

Подготвен во Абу Даби, на 22 февруари 2021 година, во два оригинални примерока, секој на арапски, македонски и англиски јазик, при што сите текстови се подеднакво автентични. Во случај на отстапување во толкувањето, преовладува англискиот текст.

**ЗА ВЛАДАТА НА
ОБЕДИНЕТИТЕ АРАПСКИ ЕМИРАТИ**

**ЗА ВЛАДАТА НА
РЕПУБЛИКА СЕВЕРНА
МАКЕДОНИЈА**

Н.В. Шеик Абдулах бин Зајед Ал Нахјан
Министер за надворешни работи и
меѓународна соработка на
Обединетите Арапски Емирати

Н.Е. Бујар Османи
Министер за надворешни работи на
Република Северна Македонија

